

## حزب الوطن الديمقراطي الإرتري - حادي

### اللجنة التحضيرية للمؤتمر السابع

#### مسودة الورقة السياسية

##### مقدمة

الورقة السياسية تعتبر ملخص الأطروحة السياسية للحزب ورؤيته وفعله السياسي في المرحلة الراهنة.

تعتمد الورقة الى بناء نظرية سياسية متماسكة من خلال تحليل الظواهر السياسية وردها الى نشأتها وأسبابها واستخلاص نتائجها. وهي بالتالي نظرية تجمع بين البعدين الاجتماعي والتاريخي لنشأة الظاهرة السياسية وصولاً الى إيجاد حلول واقعية تمنع انسداد الأفق السياسي بل وتسمح بالتحول التدريجي الى الأخذ بمقتضيات نظرية العقد الاجتماعي.

وتقع الورقة السياسية في ثلاثة فصول وملحقان اثنان. في الفصل الأول تقوم بتقييم الواقع السياسي في إرتريا ، وفي الفصل الثاني تتلمس فرص التغيير السياسي في إرتريا ، وتتناول في الفصل الثالث رؤية ورسالة وأهداف ووسائل العمل لحزب الوطن الديمقراطي الإرتري - حادي.

##### توطئة تاريخية

خاض الشعب الإرتري نضالاً سياسياً في الأربعينيات ومطلع الخمسينات من القرن الماضي واستطاع أن يفشل التغول الإثيوبي ومشروع الانضمام لحزب الوحدة مع إثيوبيا ، وكان على رأس الحركة الوطنية الرابطة الإسلامية الإرترية، ولاحقاً تم تكوين الكتلة الاستقلالية (1948) من الأحزاب المؤيدة

لاستقلال إرتريا ، ثم نشأت حركة تحرير إرتريا (1958م) وتشكيلاتها السباعية السرية داخل المدن الإرترية ، وقامت بدور وطني كبير في توعية الناس بالمؤامرات ضد هويتهم ووطنهم من قبل إثيوبيا المدعومة دوليا . وعندما وصلت النضالات السياسية في إرتريا إلى طريق مسدود ، انتقل الشعب إلى مرحلة الكفاح المسلح والتي أعلن عنها عام 1960م لمواجهة الاستعمار الإثيوبي في إرتريا .

وتطوّرت الثورة الإرترية تطورا مطردا في المجالات العسكرية و السياسية والتنظيمية وال جماهيرية . وصارت من القوى المؤثرة في منطقة القرن الافريقي . ومع الانتصارات التي حققته تعرضت أيضا إلى انكسارات في أوقات عديدة إلا أنّها في المحصلة النهائية النصر حليفها وقد وصلت القضية مبتغاها عام 1991 ، بطرد آخر جند أجني من إرتريا.

لكن رغم تحقيق حلم الاستقلال ، فإن الشعب الإرتري لم يجن إلا القليل من ثمراته في العقود التالية التي سيطر فيها الاستبداد على مجريات الأحداث.

## الفصل الأول:

### تقييم الواقع السياسي

#### الاستبداد السياسي:

جثم النظام الاستبدادي على صدر شعبنا منذ صبيحة الاستقلال بإعلان حكومة مؤقتة من تنظيم سياسي واحد. وهو تنظيم الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة ، وبذا قد تنكرت لحق الشعب الإرتري في تقرير مصيره من خلال المشاركة السياسية الحرة ، ولم يسمح بأي عمل منظم خارج الجبهة الشعبية ، والتي اختفت لاحقاً من الوجود الفعلي بنهاية العام 2001م ، أي بعد انتهاء حراك مجموعة الخمسة عشر المكونة من كبار قادة الدولة والحزب ، والتي بطش بها الرئيس أسياس أفورقي وأخفاها ومطالبها قسرياً. وعليه فإن نقد السلطة سيتركز على ممارستها السياسية.

#### العنف كوسيلة للفعل السياسي

إن استخدام العنف وإرهاب الدولة والقبضة الأمنية الباطشة أفقد برنامج نظام أسمر المبرر الأخلاقي لفعله السياسي. وغياب المبرر الأخلاقي هو الذي قاد مجموعات من داخل النظام الى التمرد عليه ورفع مطالب سياسية عادلة تمثلت في تفعيل دستور 1997م، واعادة عمل البرلمان والحزب الحاكم وفتح الباب لتقييم الحرب الارترية الاثيوبية.

## تحليل الاستبداد السياسي

لنتبع خلفية الاستبداد في إرتريا ، وفهم طبيعة النظام الحالي ، علينا تتبع صعود إسياس أفورقي الى زعامة الجبهة الشعبية ومسيرتها النضالية والتنظيمية. إن برامج وشعارات الجبهة الشعبية كانت وسائل للسيطرة والقمع داخل الميدان العسكري ، وأصبحت نهجاً تنظيمياً قاسياً ودقيقاً لا يمكن الفكك من أحابيل سياساته. فالمركزية التي سوقت كوسيلة انضباط تنظيمي وعسكري جعلها إسياس أفورقي وسيلة للهيمنة ، أتاحت له تحكماً قيادياً قاهراً في مجريات الأحداث ومنع حق الرأي داخل التنظيم. وكانت الأجهزة الأمنية التنظيمية (حلاوي ثورة) تضمن عدم مقاومة تلك الصرامة كوسيلة مباشرة للقمع والاضطاع. وتم التمهيد للاستبداد من خلال شعبية الخطاب وديماغوجية الفكر وسلطوية التنظيم ومنهجية الانفراد بالفعل السياسي والعسكري أثناء الثورة. وسمح في إطار الجبهة الشعبية وحاضنتها الاجتماعية بالاستبداد والمركزية السياسية ليكونا رديفين للشعبوية والمركزية المجتمعية. واعتمد الخطاب الشعبوي على تجيش الجماهير على المشاعر القومية والتماهي مع الأحكام المجتمعية النمطية والوعود الاقتصادية والتقدمية الاجتماعية الزائفة. وقد تجلت الديماغوجية فيما تضمنته وثيقة 'نحن وأهدافنا' المنشورة باللغة التغرينية من توصيف المجتمع الإرتري وفق تصور إيديولوجي ورؤية اجتماعية متحيزة لمصلحة مجتمعية تنتمي اليها قيادة تنظيم 'سلفي ناظنت' الذي نشط داخل جبهة التحرير الإرترية قبل الالتحاق بجبهة التحرير الإرترية - قوات التحرير الشعبية. وتتلخص تلك الرؤية في تقسيم الشعب الإرتري الى تسع قوميات على أساس اللغة المحكية ، وجعل التغرينيا القومية المركزية بأغليبتها العددية

ومركزيتها الثقافية المفترضة. ونجح ذلك الحراك الشعبي في إعادة تنظيم الثورة الإرترية وجعل التغرينيا لغةً وعنصراً بشرياً مثلاً في إطار الثقافة والممارسة التنظيمية والسياسية داخل الجبهة الشعبية ، وهو ما تم فرضه لاحقاً بأدوات الدولة وسلطتها. وتماهياً مع تلك الرؤية تقبلت الحاضنة الاجتماعية (وهي مجموعات من قومية التغرينيا الناشطة سياسياً) المركزية التنظيمية والاستبداد السياسي داخل الجبهة الشعبية ومنظماتها الجماهيرية. وقد سمح ذلك بتشجيع وتنمية ذلك الوحش الدكتاتور - اسياس أفورقي.

إن الشعور القومي النابع من التفكير الشعبي تعدى الحدود الإرترية ليأبقي مع تصور تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير التغراي (الوياني) في وحدة مصير الناطقين بالتغرينيا. وربما لم تتوافق رؤية التنظيمين في الاتحاد السياسي في إقليم/دولة "تغراي الكبرى" كما خططت لذلك جبهة الوياني ، لكن توافق التصورات الشعبية مثل الإطار النظري لامكانية العمل العسكري المشترك لمواجهة العدو المشترك وهو الحكومة المركزية الاثيوبية ، وامتد ذلك العمل الى التعاون في هزيمة وإزاحة منافس عسكري في الثورة الإرترية وهو جبهة التحرير الإرترية.

لكن لم يحدث توافق كلي على البرنامج السياسي لكلا الجبهتين الشعبيتين في إرتريا وتغراي ، بل كان هناك تناقض في الهدف النهائي لذلك التنسيق المرحلي في الجوانب السياسية والعسكرية. وربما كان عدم التوافق على الوحدة السياسية هو السبب الرئيس للخلاف بين التنظيمين والذي أدى لاحقاً الى صراع صفري بين رؤيتين قوميتين على امتداد الحاضنة الاجتماعية في إرتريا وإثيوبيا. كما أن التنافس القيادي بين

زعامتي التنظيمين كان له الأثر في تطور تلك التناقضات الى حرب وجودية بينهما ، مع وجود أسباب سياسية واقتصادية لبداية الحرب بين ارتريا واثيوبيا في مايو 1998م. ولم تحسم تلك الحرب بعد رغم الهزيمة الساحقة التي منيت بها جبهة التغراي بتحالف إسياس أفورقي مع الخصوم التاريخيين للتغراي في اثيوبيا.

وعمل التغراي في فترة حكمهم لاثيوبيا على حصار الدولة الإرترية لاسقاطها، بالتزامن مع إضعاف المعارضة الإرترية و تدجينها لصالح مشروع 'تغراي الكبرى'. كما عمل التغراي لاحقاً عندما ازيحوا من السلطة في خلق انشقاق في الحاضنة الاجتماعية للجبهة الشعبية من أبناء قومية التغرينيا الإرتريين على أسس اقليمية جهوية، بالاضافة الى استمالة ذوي الأصول التغراوية منهم، وذلك نتيجة حصار وضرب قوة إقليم تغراي بمساندة عسكرية فاعلة للجيش الاثيوبي في الحرب الأهلية الاثيوبية الأخيرة في تغراي بين عامي 2020-2022.

الأثر السياسي والاجتماعي للاستبداد

بعد إعلان استقلال إرتريا لم يكن ما تحقق بحجم التضحيات ولا بسعة الآمال المنتظرة، بل إن الحقيقة المرة أن حالة الوطن والمواطن أصبحت أسوأ مما كانت عليه في الأزمنة الاستعمارية المتعاقبة.

وقد أدى الاستبداد إلى إلغاء المؤسسة والى جمود حركة الدولة لاحقاً والذي تجلى في عدم السماح بحراك مستقل عن قرارات الزعيم المستبد في الحزب الحاكم والدولة.

لم يعيش الإرتريون تجربة دولة وطنية مستقلة معترف بها الا بعد العام 1993م. لكن حتى هذا النموذج لم ينته إلى بناء دولة

يعتز بها المواطن ، من حيث المؤسسات العدلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما لا توجد منظومة متكاملة للقوانين المنظمة للحياة المدنية.

إن سلطوية الحكومة المؤقتة لمدة تزيد عن ثلاثة عقود والسياسات الشعبوية للجهة الشعبية قد ولدت خطاباً شعبوياً مضاداً في إطار المقاومة السياسية والعسكرية الإرترية. ومن البدهي توقع مستقبل سياسي واجتماعي معقد ، حيث ستترك تلك السلطوية القابضة والخطاب الشعبوي على كلا الجانبين جراحات اجتماعية وعقد سياسية يصعب البرء منها وحلها في المستقبل المنظور.

وقد أدى سوء استخدام سلطة الدولة الى افراغ البلاد من أي آمال للمواطن ، حيث لا يسمح في إرتريا بالعمل المدني الحر في التعليم والتجارة والتنظيم النقابي والسياسي. كما ضيع الاستبداد حلم الشباب وفاتت عليهم فرص التعليم المتميز بوجودهم في معسكرات الجيش والخدمة غير محدودة الأجل. وضاعت فرص الاستثمار على البلاد والتي كانت تبشر بتطوير قدراتها في التنمية والرفاه. وغابت العدالة واختلت الموازين وأصبحت مؤسسات أمنية وحزبية ومجتمعية من دائرة الرئيس الإرترية تستأثر بثروات البلاد وتتحكم بكل السلطات تحت إشراف الرئيس شخصياً. وأصبحت كل قدرات الوطن توجه لصالح الأجهزة الأمنية والعسكرية بغرض حماية النظام من التغيير. وشكل سوء استخدام السلطة في الخدمة العامة والأجهزة الأمنية فساداً يزكم الأنوف. وضاعت حقوق المواطنين بمصادرة الممتلكات والمؤسسات التعليمية التي كانت مستقلة زمن الاستعمار ، ومنع عمل المؤسسات الخيرية ، وتم حظر التجمع والتنظيم والتنقل بين مناطق البلاد أو خارج البلاد

إلا بإذن و ضمانات غير معقولة. وزج بالشباب في حروب لا نهائية أدت إلى إخلاء البلاد من القوى العاملة المنتجة ، وقد أفشل كل ذلك برامج التنمية الوطنية وتلك الممولة من الخارج ، وانهارت البنية الأساسية التي كانت ضعيفة بالأساس نتيجة الحروب المتطاوله ، وتأتي إرتريا في كل تصنيف في مؤخرة الأمم في مؤشرات التنمية ودخل الفرد والتعليم والمؤشرات الاقتصادية والتنمية الأخرى.

وقد أدى سوء إدارة الدولة وتفضيل الولاء على الكفاءة الى تشكيل طبقات ودرجات من المواطنة. كما أدى عدم وقوف الدولة على الحياد من المسألة الثقافية والإثنية والدينية الى تكريس تلك الطبقات والى ترسيخ الإحساس بالفوارق الاجتماعية.

### أوضاع حقوق الإنسان

أما أسوأ ملفات الدولة الدكتاتورية فهي انتهاكات حقوق الإنسان بدءاً من عام التحرير في 1991م حيث نكلت الجبهة الشعبية بكل مخالفاتها السياسيين ، بل إنها كسلطة دولة اعتقلت وقتلت من لم يستجب لبرامجها السياسية والاجتماعية ومن كانت هناك شكوك في ولائهم لسلطتها ، وانتشر الرعب من بطش الأجهزة الأمنية في الداخل وعبر الحدود في دول الجوار ، وأصبح إرهاب الدولة سيفاً مصلتاً على رقاب الجميع بما في ذلك أعضاء الحزب الحاكم ووزراء الدولة ومجندي وضباط الجيش والمواطنين العاديين ، حتى عرفت إرتريا بكوريا الشمالية الإفريقية.



## قضية المعتقلين والإخفاء القسري

وقد تم الزج بالقيادات الشعبية ومعلمي المعاهد الإسلامية وعلماء الدين المسلمين وقيادات الكنيسة والتجار وأصحاب الرأي وقدامى المناضلين في سجون النظام دون محاكمات ولا توجيه اتهام ، ولا حتى الاعلان عن أماكن احتجازهم ، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بعد مضي ثلاثة عقود على بعضهم في سجون النظام. واستهدف النظام بشكل خاص معلمي المؤسسات التعليمية الإسلامية المستقلة.

كما شملت الاعتقالات مسؤولي الدولة ومناضلي الثورة من التنظيمات التي قررت المشاركة في البناء الوطني وأعضاء البرلمانات الاقليمية والإدارات المحلية والمنظمات الرياضية والشبابية والكتاب والصحفيين والقيادات الأهلية والتجار وطلاب الجامعة الوحيدة - جامعة أسمرأ ، وهو دليل على الإمعان في كبت كل صوت حر. والأنكى إن الحكومة تنكر حتى اليوم أنها تعتقل من قامت باخفائهم قسرياً ، فلا يعلم إن كانوا أحياء أو في عداد الموتى لتتمكن الأراامل واليتامى والثكالى من القيام باستحقاقات الميراث والشؤون الاجتماعية المترتبة على الوفاة. ويعطي حزب حادي أولية سياسية لمسألة إيجاد تسوية عادلة لقضية الإخفاء القسري للمعلمين والعلماء وعامة الناس وخاصتهم من السياسيين. وظلت تلك القضية مسؤولية أخلاقية باعتبار أن الاعتقال التعسفي قد طال كوادر ومنتسبي الحزب بالاضافة الى من يعتقد نسبتهم للحزب والحركة الإسلامية من العلماء والمعلمين.

## اللاجئون الإرثيون

أما اللاجئون الإرثيون فيعيشون مأساة دامت لأكثر من خمسة عقود ونصف العقد في معسكراتهم التي ضاقت بهم ولم تعد تلبي احتياجاتهم الأساسية في كل من السودان واليمن وإثيوبيا ، ولم يجدوا إلا الإهمال والإنكار لحقوقهم. كما أن الأوضاع غير المستقرة في الدول المستضيفة تعتبر عاملاً آخر في تردي أحوال اللاجئين.

## ضعف أدوات المعارضة

تمزقت المعارضة الى شتات لا يجمع بينها إلا معاداة الاستبداد السياسي. ورغم أن الغالبية العظمى من قوى المعارضة تشترك في برامجها السياسية ، لكن ظلت قواها متبعثرة ومتشاكسة ومتناحرة. وعلى المستوى التنظيمي فإن جزء مقدر من المعارضة يعمل على البناء السياسي على أسس قومية وجهوية وايدولوجية ، وهو سعي للبحث عن حلول جزئية للمشكلة السياسية العامة وهي اشكالية السلطة ومحاربة الاستبداد السياسي. وظلت تلك الأسس الجزئية تفرق المعارضة ولا تجمعها ، وتعطي الاستبداد مزيداً من فرص البقاء تحت قاعدة فرق تسد.

ولاتزال المعارضة الوطنية الإرثية تعجز عن إيجاد الوسيلة التي تغير بها الأوضاع المأساوية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إرثيا. ومع مضي ثلاثة عقود على الاستبداد الذي ينكل بالمواطنين بدأ اليأس يدب في نفوس الكثير من أبناء شعبنا.

## المجلس الوطني الإرترى للتغيير الديمقراطي

إن المجلس الوطني للتغيير الديمقراطي هو أفضل صيغة لتحالفات المعارضة حتى وقتنا الحاضر. ويمكن البناء على مكتسباته للوصول الى حلول سياسية لمعضلة الاستبداد وباقي المشكلات السياسية الإرترية.

وتكمن المشكلة الأساسية التي تقعد المجلس عن أداء دوره صعوبة إجماع مكوناته على وسائل النضال وتبعثر تلك المكونات الى تجمعات وفق المصالح الآنية لكل تنظيم سياسي. وتعمل التنظيمات القائمة للمجلس - وأهمها حزب حادي وحلفائه في الائتلاف الوطني الديمقراطي- على الدفع بالمجلس ليصبح الممثل الأميز لقوى التغيير الديمقراطي.

إن المؤتمر الثالث للمجلس الوطني المزمع عقده في الفترة المقبلة ربما يحدد مصير المجلس وقدرته على إحداث التغيير. وعليه يقف الحزب بثقله السياسي خلف المؤتمر.

## الائتلاف الوطني الديمقراطي الإرترى

إن الإئتلاف وسيلة لتطوير عمل التنظيمات المكونة له ، وهو ثمرة حوار طويل وشاق أفضى الى صيغة الإئتلاف كمقدمة للوصول الى وحدة كاملة بين مكوناته.

واجه الإئتلاف صعوبات موضوعية منها اللوجستية والسياسية وأخرى ناتجة عن ضعف ذاتي في أدائه التنظيمي والإعلامي. أما الصعوبات الموضوعية تمثلت في التباعد المكاني والزمني لقياداته ، بالإضافة الى اختلاف التجارب السياسية لمكوناته مما انعكس على سرعة وتيرة تنفيذ البرامج. أما الضعف الذاتي فقد تمثل في التأخر في انجاز البرامج المتفق عليها وعدم مباشرة

الجمع بين قواعد الائتلاف في عمل مشترك. كما أن تخلف الائتلاف عن إنجاز الخطط الموضوعة وعدم الوفاء بإنجاز الوحدة في الإطار الزمني المعلن مثل خيبة أمل للجماهير.

لكن الجوانب المضيئة في تجربة الائتلاف تفوق الجوانب المظلمة وتكاد تغطي عليها. وأهمها وحدة وتوافق القيادة وقدرتها على اللقاء المستمر لحل المشكلات والتخطيط للمرحلة القادمة. وهناك فرص لتطوير العمل بتكلفة سياسية معقولة إذا تم تجاوز الصعوبات اللوجستية والسياسية

## . الفصل الثاني:

### فرص التغيير السياسي

لا يزال تحرير الإنسان الإرتري من ربقة الاستبداد استحقاق مؤجل رغم كل النضالات والتضحيات للشعب الإرتري التي خاضها شعبنا. ولا يتحقق ذلك إلا عبر عملية تحول ديمقراطي ، تحقق الإستقرار وتحفظ الحقوق في العيش الكريم وحرية التعبير والحركة والتنظيم. لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي هي إحدى الأهداف الأساسية لحزبنا وكل قوى المعارضة الإرترية التي تبعث الأمل في غد مشرق.

ولم يكن أحد يتوقع بصورة جازمة أن يستمر نظام اسياس افورقي على رأس الحكم في إرتريا كل هذه الفترة، وبشكل خاص بعد أن واجه تحديات متعددة من داخله، بل من أركان حزبه وقياداته التي دفعت به إلى الصدارة، وقد قضى بعضها نحبه إما بالاغتيالات المباشرة وغير المباشرة، أما البعض من تلك القيادات فيقع في السجون تحت ظروف غير إنسانية ومن دون محاكمات، وآخرون في يعيشون في المنافي.

كما واجه النظام عددا من التحديات الخارجية تمثلت في مواجهته حلف/منبر صنعاء،(محور صنعاء ) ودخوله في حروب وصراعات مع بعض الدول الإقليمية، وهي دول أقوى من إرتريا في الظاهر مثل إثيوبيا والسودان، أو دول تملك حليفا قويا مثل جيبوتي والتي تقف من خلفها فرنسا والجامعة العربية، كما واجه المجتمع الدولي متمثلا في الأمم المتحدة وعقوباتها السياسية والاقتصادية وتقاريرها التي تدين إرتريا، إضافة إلى الدول الغربية التي حاولت تهميش النظام الإرتري وحجب الدعم عنه. ومع كل تلك التحديات استطاع أن يظل

النظام الإرترري رقماً مهماً في المعادلة الإقليمية. إلا أن دوام الحال عزيز فهناك معطيات جديدة في الساحة تقتضي توقع التغيير.

### آفاق التغيير

ويظهر للمتابع للشأن الإرترري أن هناك أفقا للتغيير السياسي، فقد أدى تدخل إرتريا المباشر في الحرب الأهلية الإثيوبية الأخيرة الى مواجهة مباشرة بين اسياس افورقي مع قيادات الجيش والأمن. التأكيد من هذا الكلام لأن الموضوع لم يصل إلى هذا المستوى قد يكون هناك تملل لكن غير مرئي كما أدت الى تآكل وضرب قاعدته الشعبية بسبب التباينات حول الحرب على التغراي ، فضلاً عن تربص عدد من الدول الإقليمية والدولية به، ووصول اسياس افورقي إلى عمر متقدم دون أن يعمل على توريث من يخلفه في قيادة الحزب الحاكم والدولة. هذا كله يجعلنا نضع احتمالية حدوث تغيير سياسي في إرتريا.

ومن ناحية أخرى نلاحظ تكون كتلة حرجة تدفع نحو الثورة والتغيير مازالت هذه الكتلة في طور تأسيس ولذا يفضل تكتب بلغة هادئة ، ويتجلي ذلك في اتفاق الرأي العام الارترري على رفض أوضاع البلاد وطريقة إدارتها. كما انقسمت الحاضنة الشعبية للحزب الحاكم على خلفية الحرب في اقليم تغراي. يحتاج إعادة الصياغة لهذه الفقرة لأن يوجد فيها تكرار لماسبق وتتعززت الآمال في التغيير بما يجري في المحيط الإقليمي من تحولات ثورية ومخاض ديمقراطي رغم عسره وتعثره ومواجهته بثورة مضادة وأعداء محليين ودوليين. لكن ذلك المخاض يولد طاقة ايجابية وتجارب نوعية وأمثلة حية في امكانية التغيير قد تساهم في بناء وعي سياسي وعزيمة مجتمعية

في إرتريا ، كل ذلك يفتح نافذة أمل في إمكانية التغيير والتي يجب الاستعداد لها واستغلالها متى ما لاحت الفرصة.

ومن الواضح أن نظام اسيااس افورقي أصبح عبئاً على الجميع، وموضع سخط كل الشرائح، وزاد من سوءه نتائج الحرب الأخيرة داخل أراضي إثيوبيا.

### سيناريوهات الانتقال الى التغيير الديمقراطي

يجب تصور كيفية الوصول الى المرحلة الانتقالية لأن الحكم على الشئ جزء من تصوره. وهنا نطرح ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

١/ التغيير الراديكالي: وهو أن يتم التغيير بعمل من خارج النظام، على سبيل المثال أن تقوم المقاومة بعمل عسكري واسع وخاطف أو تدريجي لاجتياح مؤسسات النظام واسقاطه بالكلية. وهذا فيه صعوبات ذاتية وأهمها عدم توفر تلك القدرات لدى المعارضة ، وأخرى موضوعية وأهمها أن الوضع الدولي والاقليمي ليس في صالح هذا السيناريو، فكل دول الاقليم في حالة عدم استقرار وهي تخطب ود النظام القائم أو تخشى من التدخل في شؤونه أو لا ترى في المقاومة حليفاً أو تخشى من زعزعة الاستقرار الهش في المنطقة بالاضافة لانشغالالعالمبالصراعات المتفجرة في السودان وأوكرانيا وفلسطين والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وافريقيا الوسطى واذربيجان وغيرها من مناطق العالم. بالاضافة الى مخاطر ذلك الخيار الجسيمة على الوطن والمواطن من التكلفة البشرية والمادية. كما أن هذا الخيار فشل في الفترات الماضية وتحتاج معظم قوى المقاومة الى سنوات لاعادة تأهيل قواها العسكرية.

٢/ تغيير من داخل النظام من دون تدخل من المقاومة. ويعتبر نوع من اصلاح النظام مع بقاءه. قد يتم ازاحة رأس النظام أو النخب القديمة والاتيان بمجموعة محدثة تسير في نفس خطى النظام القديم مع اتاحة بعض الحريات العامة واطلاق سراح المعتقلين واتاحة عودة القوى السياسية بدون حوار سياسي جاد. وهذا سيناريو مرجح لكنه لا يناسب العدالة ولا حقيقة التغيير الذي نهدف اليه.

وطالما أصبح من الصعب توقع التغيير بالقوة من خارج النظام ، فإن من المتوقع أن تتم عملية التغيير في الغالب من خلال الإصلاح السياسي من داخل النظام ، والتي يمكن أن تقوم بها فئة من داخل النظام سواء أكانت سياسية أو عسكرية من داخل المنظومة الحاكمة ذاتها. إذن فإن الراجح هو قيام مجموعة من ضباط الجيش بعمل ما لتغيير الوضع القائم بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية ، وإنهاء نظام اسياس افورقي الدكتاتوري. لكن يبقى التحدي في امكانية أن تعمل تلك القوى على التحول إلى نظام ديمقراطي من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة. وهكذا فإننا لا يمكن أن نعول على مرحلة انتقالية متكاملة الأركان، تعقب سقوط مدوي للنظام، ولكن يمكن أن نتوقع مرحلة انتقالية أقرب إلى إصلاح النظام من داخله. وإذا كان من إيجابية لحالة ذلك السيناريو فإنه قد يقل معها توقع شبح ما كنا نخشاه من قبل من انهيار الدولة بالكامل وما يمكن تحدثه من فوضى سياسية وأمنية ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية. ولكن هناك مخاطر أخرى يجب أن نتحسب لها، خاصة عمل الثورة المضادة على إفراغ التغيير من مضامينه الرئيسية وزرع ثقافة الإحباط في الشعب.



## وتتمثل هذه المخاطر في الآتي:

1. تجاهل المظالم عبر تحويل الانتباه إلى قضايا ثانوية، والتهويل بشأن خطر محقق بما بخلق الذعر في المجتمع ، بحيث تحول هذه الحالة دون تحقيق العدالة والعدالة الانتقالية.

2. محاولة بناء النظام القديم من خلال تماسك قاعدته السياسية والاجتماعية المؤيدة له، بغض النظر عن حقيقة هذه القاعدة، فقد تكون مولاة طائفية، وقد تكون سياسية، أو شبكات مصالح.

3. قيام النظام الجديد بتحالفات إقليمية ودولية لها مصالح كبيرة في إرتريا، قادرة على توفير الدعم اللازم من أجل استمرار النظام.

4. إضعاف قوى التغيير الحقيقية من خلال الاستقطابات، وخلق الصراع بينها واستنصار الإقصاء والعزل.

5. استغلال حالة اليأس التي وصلها الشعب من توقع التغيير، بحيث يقبل أي مستوى من التغيير، وبالتالي تقود هذه الفئة إدارة الإصلاح الدستوري بحيث يخدم استمرار قبضتها، ومنع مساءلتها عن أي مظالم سابقة، أو إصلاحات كبيرة في أساس النظام الدستوري.

وفي هذه الحالة سنرفض فرض الأمر الواقع ونقاوم من خلال إطلاق الضغط السياسي والدبلوماسي، ونطلق نضالاً مدنياً سلمياً لتحويل دفة الأمور لتسير نحو الاحتمال الثالث.

٣/ التغيير من خلال نضال هجين بين العمل المقاوم والضغط لاجراء حوار سياسي مع النظام أو بعض مكونات النظام. وهذا السيناريو يعتبر الخيار المفضل كونه قليل المخاطر عظيم الفوائد من ناحية الفاعلية والاستدامة . حيث أن الحوار يجنبنا

الانزلاق الى صراعات عميقة قد تمتد الى النسيج الاجتماعي للبلاد وتتحول الى حروب أهلية لا يمكن التنبؤ بسيناريوهات سيرها أو بنهاياتها.

وهنا نرى أن يتبنى المجلس الوطني للتغيير الديمقراطي حواراً إرترياً إرترياً بين النظام القائم أو جزء منه وبين مظلة المعارضة (تنسيقية المقاومة) التي يقودها المجلس الوطني وتشارك فيها كل القوى الفاعلة. وهذا يحتاج الى حوار داخل تنسيقية المقاومة بعضها البعض لوضع أجندة الحوار قبل اطلاق المبادرة أو وضع مسودة الأجندة في هذه الوثيقة وتعتبر مقترحا نقدمه لتنسيقية المقامة.:

### الاستعداد للتغيير القادم

لكن من بديهيات العمل السياسي أن عملية التغيير تحتاج الى رص الصفوف والى برنامج وطني مشترك يتفق عليه عامة الشعب والتنظيمات السياسية بشكل خاص ، بعيداً عن الايديولوجيا وعن التقسيم الديني والقومي ، على أن يشترك الجميع في إدارة الشأن العام. ونحن نعمل مع قوى التغيير الديمقراطي في نضال مدني سلمي يحفظ لوطننا سلامته وسيادته وفي نفس الوقت نوازن بين الاستقرار وعملية التغيير الديمقراطي والتي هي حتمية تاريخية لا تتخلف مهما طال نضالنا الوطني ، فلا ضاع حق وراءه مطالب. كما أننا نتحسب للقوة الأخرى على الساحة ونعلم أن هناك من لا يشاطرنا رؤيتنا السياسية في التغيير الديمقراطي. وبما أننا لا يمكن أن نجزم بخيارات الأطراف الأخرى ولا ندرك على وجه اليقين الى ما يخططون له، فعلىنا أن نتحسب لردة فعلهم وطموحاتهم بحيث نواجهها وفق اللعبة السياسية المتاحة.

كما أن هناك توجه دولي ترعاه القوى العظمى يهدف الى صياغة أنظمة جديدة في المنطقة متناغمة مع أهداف تلك الدول ، وهذا أمر يجب التحسب له بقدره ، ولا يجب الركون إلى القوى الخارجية ، بل من الواجب أن يكون التغيير وفق حوار إرتري-إرتري يفضي إلى عقد إجتماعي يراعي حقوق ومطالب كافة القوى السياسية والاجتماعية. حيث أن تغيير الأنظمة السياسية من خارج بلدانها يكتنفه الكثير من الصعاب، وتواجهه الكثير من العقبات، فإن من يريد ان يرث نظاما ينبغي ان يتعايش مع هذا النظام لفترة حتى يحيط بمتطلبات الحكم، وعليه أن يعيش داخل النظام والدولة..

### الحوار السياسي

إن الشعب الارترى اعتاد على التغيير الناجز عبر الثورة والمواجهة المسلحة، وهو ما يضعف مواقف التغيير السياسي السلمي لدى الرأي العام الإرتري. إلا أن شعبنا قد أنهكته الحروب فلم يعد يدعم العنف كخيار سياسي ، بالاضافة الى ما يعانيه من العوز حد المجاعة والذي يحط من كرامته وقدرته على دعم التغيير المسلح. كما أن الدكتاتورية والمظالم تفت في عضد المجتمع لسنوات. ولهذا فإن شعبنا يتوق الى السلام والاستقرار المجتمعي والسياسي. كما أن تجربة دول الإقليم مع الحروب والنزاعات المسلحة لا تشجع في المضي في نفس الدرب. ولهذا فإن أفضل خيار اليوم هو خيار التعايش بين الخصوم السياسيين في دولة وطنية تسمح بالمشاركة السياسية ولو جاءت بمستوى من التغيير دون الطموح. فإن التدرج في تفكيك المنظومة الحاكمة عبر خلق الوعي بضرورة مواكبة متطلبات العصر سينتج التغيير والاستقرار واستدامتهما على المدى البعيد.

## أجندة الحوار السياسي.

1. الاعداد للحوار السياسي من خلال اجراء اصلاحات ذاتية واضحة في بنية النظام القائم تتمثل في الاصلاح الهيكلي المؤسسي بفصل السلطات
2. الاصلاح التشريعي باعادة عمل البرلمان المجمد واعطاءه صلاحيات التشريع بعيداً عن تدخل الجهة التنفيذية في الدولة (الحكومة).
3. الاصلاح العدلي : بفصل المؤسسات القضائية والنيابية عن سلطة الحكومة ، وذلك بتشكيل مجلس قضاء مستقل يعين القضاة ووكلاء النيابة ، ويراجع هياكلهم الوظيفية ودرجات التقاضي وما الى ذلك.
4. العدالة الانتقالية: باطلاق سراح كل معتقلي الضمير والكشف عن مصير من لا يمكن الوصول اليهم وتعويضهم وأسرهم عن الضرر المادي والمعنوي والنفسي
5. الاصلاح السياسي: يتم بحث مسألة النظام الأمثل للدولة الإرترية من خلال الحوار السياسي
6. المشاركة السياسية: السماح بتكوين الأحزاب السياسية ومشاركة المعارضة سواءً في حكومة المرحلة الانتقالية أو في الانتخابات التي تليها.
7. عودة اللاجئين والمهاجرين
8. التقسيم الإداري للبلاد: مع تبني اللامركزية الاقليمية مع الرجوع الى نظام الاقاليم التسعة التاريخية واعطاء حق الحكم الذاتي لتلك الاقاليم

9. بحث قضية الأرض وتبني اعادتها الى اصحابها الأصليين سواء كأفراد أو مجتمعات قبلية أو جهوية مع تعويض كل من أخذت الدولة أرضه للصالح العام.

### الإصلاح المتدرج

يمكن إجراء حوار مع النظام القائم للقيام بإصلاحات متدرجة في النظام السياسي والأنظمة العدلية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تؤدي بالنهاية إلى إصلاح شامل.

### المصالحة السياسية

المصالحة السياسية هي اتفاق سياسي بين قوى سياسية متصارعة في إطار الدولة يتم في إطارها تحديد جذور المشكلات التي تعاني منها البلاد ومن ثم تحديد خريطة طريق للإصلاح الشامل. فلا يمكن أن يتم الإصلاح من خلال الدعاية الرخيصة ، بل يتطلب إرادة سياسية حقيقية.

### الإصلاح المؤسسي

لا بد من إصلاح مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية واعطائها أدواراً مقدرة لبدأ الحوار السياسي الحقيقي الذي يمكن أن يفضي الى حلول حقيقية. أما إذا ظلت الأمور بيد فرد أو مجموعة صغيرة ذات مصالح ضيقة فتتعدم فرص الحوار الحقيقي.

### الإصلاح العدلي

وتنقسم الإصلاحات في المؤسسة العدلية الى ثلاثة أقسام ، أولها فصل السلطات لجعل المؤسسة العدلية قائمة بذاتها ، وإعطائها استقلالية هيكلية وحرية في إصدار الأحكام. وثانيها ضبط

المسألة الأمنية ووضعها في إطار القانون وإشراف القضاء على عمليات الضبط والاعتقال وتقييد حركة الناس. والقسم الأخير هو العدالة الانتقالية من خلال إنهاء المظالم وإطلاق سراح معتقلي الضمير والذين لم تتم إدانتهم في جرائم جنائية مثبتة أو الذين تجاوزوا مدد الأحكام التي صدرت ضدهم. وفي مرحلة لاحقة يحق لأولئك الذين تعرضوا للمظالم الحق في التقاضي والتعويض المادي والمعنوي.

### الإصلاح التشريعي

قبل بدأ الحوار السياسي على النظام القائم أن يقوم بإعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية التي صنعها على عينه ولو من باب حسن النوايا وإبداء جديته في الحوار. وفي مرحلة ما بعد الحوار يمكن الوصول إلى تفاهات المرحلة الانتقالية التي تعد الدستور الدائم وإعادة هيكلة المؤسسات التشريعية.

### الإصلاح السياسي

يتم بحث مسألة النظام الأمثل للدولة الإرتيرية من خلال الحوار السياسي الذي يمكن النظام أن يضع أجندته الأولية ، ومن ثم يتم تنقيح وإعادة كتابة الأجندة من خلال لجان مشتركة ومن خلال تفاهات بين القوى السياسية.

### المشاركة السياسية

إننا ندعو النظام وكل الفرقاء السياسيين في إرتريا إلى اجترار مقاربة تبعدنا عن خطر انقسام البلاد أو سقوطها في صراعات عدمية ، وتقربنا من الإجابة عن أسئلة استدامة الاستقرار وجلب أسباب التقدم نحو مستقبل أفضل للوطن والأجيال القادمة ، وذلك بالتوافق على الاستحقاقات الوطنية في البناء السياسي العادل

والتشارك في أعباء التطور والتنمية والاستقرار الأمني والتعايش الاجتماعي.

وميدان الصراع السياسي مفتوح على جميع النهايات. لكننا نعتقد أن المسار الآمن هو التوافق على استراتيجية وطنية شاملة والتواضع على المشاركة السياسية الديمقراطية الحرة في العمل الوطني المستدام وأن تجد جميع المكونات الوطنية نفسها ممثلة في الدولة دون إقصاء.

ومن بديهيات اصلاح النظام السياسي هو السماح بعمل سياسي معارض، وأن توجد معارضة بحكم القانون. ونعتقد أن تكون ضربة البداية لعملية ديمقراطية متدرجة.

### منظمات المجتمع المدني

يتم كذلك التوافق على حرية العمل المدني والاجتماعي بدون قيود إلا بما يفرضه القانون المنظم لعملها. وتكون تلك المنظمات أدوات للتدريب على ضبط الممارسة التنظيمية والنقابية ، ووسيلة لبناء الوعي بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني بديلاً عن القوى السياسية في الدفاع عن الحريات وعن الكرامة الانسانية في العمل والمأكل والملبس والسكن وكافة الحقوق الاقتصادية بما فيها مسألة الأرض والعدالة الاجتماعية.

### الديمقراطية

إن أمل الشعب الإرتري في التحول الديمقراطي يظل ضوءاً في نهاية النفق الذي يرتجي الوصول إليه. وقد يجادل البعض بأن الديمقراطية ربما لا توصل إرتريا إلى الحل المنشود خاصة بعد تجربة الربيع المؤودة في المنطقة والتي شهدت انتكاسة

لمسيرتها نحو التغيير الديمقراطي نتيجة ظروف داخلية وأخرى خارجية معروفة للجميع.

إن الديمقراطية نتاج بشري يعتريه ما يعتري البشر من القصور وحظوظ النفس وغيرها من عوامل الضعف والفسل. إنما العبرة بالطريقة المثلى لتطبيقها، فلم تصل الديمقراطية بعد الى درجة من الشفافية والعدالة التي تجعلها قيمة عالمية ، إضافة الى أنها ليست ديمقراطية واحدة وإنما هي ديمقراطيات من حيث تعدد تطبيقاتها وتوجهاتها، ولكن في نفس الوقت لا يوجد نظام وضعي بديل تواضع عليه المجتمع الحديث أفضل من الديمقراطية، فهي اليوم أقل سوءاً حتى لو كانت ديمقراطية منقوصة.

وهناك تحديات تواجه الديمقراطية أهمها السلطوية والشعبوية التي تغلب على خطاب وممارسة النظام الحاكم السياسية. كما أن غلبة خطاب شعبي معارض يتغذى على التنوع اللغوي والاثني والديني داخل الدولة الواحدة قد يفرض تحدياً لقدرة الدولة على خلق تجانس وقبول ورضى من الجميع بنظام الحكم الواحد. لكن قدرة النظام الديمقراطي على استيعاب هذا التعدد والتنوع دون إقصاء أو تجاهل لا يزال يمثل فرصة لنجاح عملية التحول الديمقراطي. ونؤكد أن الأمر ليس بهذه السهولة ، فبناء التوافق الوطني وفكرة العيش المشترك في دولة اتحادية أو مركزية يجب أن تسير بالتوازي مع العملية الديمقراطية الشاملة.

ويجب ان تتسع الديمقراطية للجميع ولا تقتصر على حكم الأغلبية فقط، لأن استبعاد الأقلية من المشاركة يغذي دورة العنف في إطار المطالب الحقوقية ، وصراع الهويات وفتح



الباب للتدخلات الخارجية ، وهذا يتسبب في تعثر المسار الديمقراطي برمته.

إن حالة عدم الرضا بين مكونات الوطن الاجتماعية ومنغصات الوحدة الوطنية على المستوى السياسي أحد مظاهر فشل الدولة بتجاوز قوانين التعايش والاضرار بالسلم الاجتماعي وبتماسك النسيج الوطني الاجتماعي. فإن الشعور بالسلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي ضرورة حيوية لاستدامة الديمقراطية وبقاء الدولة. ومن أجل ترسيخ الديمقراطية ينبغي بناء قواعد العيش المشترك على مستوى الدولة. فالشعب هو العمق الاستراتيجي الذي ينبغي تحصينه قبل النظام السياسي.

أما المعارضة فعليها أن تبقى الأمل في التغيير ، والذي يعزز من قدرة المواطنين بمختلف مكوناتهم على الصبر والتوحد خلف مطلب التغيير في إطار الدولة الواحدة. كذلك يجب التمييز بين إسقاط الدكتاتورية وبين إسقاط الدولة. حيث أن برامج التغيير الديمقراطي ينبغي أن تحرص على بقاء كيان الدولة كأولوية، لأن البديل للدولة هو الفوضى والانفلات الأمني، ولأن نتائجه كارثية على الأفراد والمجتمع، وهي معادلة تحتاج الى أعمال العقل أيهما له الأولوية هل هي الحرية مع الفوضى، أم أمن النفوس ووحدة البلاد بالرغم من سيادة الاستبداد؟

الإجابة ليست سهلة لكن الاختيار يكون بمعيار الوطنية التي هي الدافع الأساسي للمعارضة السياسية. فمع وجود الدولة هناك إمكانية التغيير عبر الأساليب الدستورية، ولأن الدول والمؤسسات الدولية تفضل التعامل مع السلطة المركزية، حتى لو كانت هذه السلطة منتهكة لحقوق مواطنيها، وغير ملتزمة بالديمقراطية، ولأن من قواعد اللعبة السياسية أن علاقات

السياسة تبني على المصالح. وإحدى تعريفات السياسة هي إمكانية التعايش بين المجتمعات المحلية وامتداداتها الجغرافية.

## الفصل الثالث

### حزب الوطن الديمقراطي الإرتري حادي:

حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي) حزب ينتهج خط وطني وسطي يسعى إلى إنجاز أهداف تنظيمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عامة للارتقاء بالدولة الإرترية والشعب الإرتري. وهو حزب سياسي وطني إرتري يعمل على إعلاء قيم العدل والحرية والديمقراطية وبناء دولة القانون، التي تحرص على سيادة البلاد وأمن ورفاهية شعبها وصون وحدته، واحترام المواثيق الدولية. وفق الدستور الإرتري الذي سيتفق عليه الشعب، واحترام كل القوانين المنبثقة عنه.

وتتلخص أولويات الحزب السياسية في إزالة الدكتاتورية وآثارها، والحفاظ على استقلال إرتريا وصون سيادتها، واتفاق قوى التغيير السياسية والمدنية من أجل إحداث تغيير سلس وآمن، وعودة اللاجئين واستقرارهم، وتوفير الحريات الخاصة والعامة، وإقامة الديمقراطية وحكم القانون، وكفالة المشاركة في صناعة القرار الوطني دون تهميش لأي جهة أو إقليم، وتوفير العيش الكريم للشعب، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة.

### أدوار سياسية طموحة

والحزب يتطلع الى دور ريادي في الوطن ، بمعنى الانتقال من خانة معارضة سياسات النظام ، الى مرحلة ما بعد النظام ، أو

ما بعد التغيير ، حيث يتطلب تغيير النظام الاستعداد لما بعده وألا تسقط الدولة في فراغ سياسي وإداري أو فوضى أمنية. وهذا يستدعي فهم وترتيب مصالح الأمن والاقتصاد القوميين والمصالح الاستراتيجية للدولة.

ولا يغيب عن هذه المراجعة مكانة الحزب وحلفائه في المنظومة السياسية أو امتداد عضويته على مساحة الوطن وتشابك علاقاته مع الشركاء السياسيين ومع منظمات المجتمع المدني. وأحد أهم الأهداف السياسية للحزب ضمان عدم التصادم مع مؤسسات الدولة في المستقبل. لذلك تضمنت المراجعات الاستثمار في علاقات الحزب التنظيمية والسياسية ، من خلال الانفتاح على آفاق أرحب ، تستوعب كل جوانب الدولة حتى يكون الحزب مستعداً لإدارة الدولة.

### طبيعة الصراع

وقد طور الحزب رؤيته تجاه الصراع في ارتريا كصراع سياسي يمكن حله بأدوات سياسية. بمعنى أن جميع الأطراف ذات المصلحة تعمل على التأثير على إدارة المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها من القضايا في البلاد من خلال السلطة السياسية إما بالسيطرة أو المشاركة أو بممارسة الضغوط عليها أو بمقاومة فعل السلطة. وفي كل ذلك هناك وسائل عديدة من أهمها الحوار السياسي الذي ينتهجه الحزب لبناء قاعدة عمل وطني مشترك تدفع نحو شراكة بين أصحاب المصلحة ليقرروا مفهوم التغيير الديمقراطي وخارطة طريق وأدوات التغيير والحفاظ على مكاسبه. وكان الحزب يتبنى كل الخيارات التي تؤدي الى ذلك التغيير.

## المقاومة السلمية عوضاً عن العنف

وفي إطار مراجعات أدوات التغيير الديمقراطي ، تبني الحزب النضال المدني السلمي ، وتخلي عن العمل العسكري والذي ثبت أنه غير حاسم في انجاز التغيير الديمقراطي ، وذلك لتكلفتة العالية ولخطورة مآلاته على مستقبل الوطن والمواطن. أن الوطن لا يخسر في الحروب الأهلية أبناءه القتلى وحسب ، بل يخسر فرصة السلام والتعايش نتيجة التعبئة الخاطئة لدى كل الأطراف المتحاربة. والحلول السياسية السلمية مع ضعف مردودها الآن إلا أنها أكثر فاعلية للمصلحة الوطنية على المدى الطويل ، وأكثر أمناً للبلاد والعباد على المدى القصير ، وأقل كلفة للوطن (مادياً وإنسانياً) على المديين كلاهما. وهنا تكمن نقطة الارتكاز على المدنية السلمية الفاعلة ، بمعنى اجتراف وسائل فاعلة في إطار السلمية.

وقد جرب الشعب الارتري الحرب الأهلية التي أخرت استقلاله الوطني سنوات وخلقت حاجزاً نفسياً بين تجارب العمل الوطني الثوري. وكان بالامكان الانتقال السلس بين تجارب العمل السياسي الارتري المختلفة دون اللجوء الى الاقصاء العنيف. كونت الرابطة الاسلامية وحلفاؤها في فترة تقرير المصير 'الكتلة الاستقلالية' ، والتي هي أم الوطنية الارترية التي أنجبت كل ما جاء بعدها من عمل وطني تحرري. ثم جاءت تجربة 'حركة التحرير الارترية' التي كانت رائدة في العمل السياسي السلمي الذي مهد لقيادة جبهة التحرير الارترية في إعلان الكفاح المسلح ضد الاستعمار الإثيوبي. وكان يمكن لهذه الأخيرة أن تمهد السبيل للتطور السياسي الوطني ، إلا أنها أعلنت عنفاً ثورياً وأن الميدان العسكري لا يحتمل أكثر من تنظيم. كما أن 'قوات التحرير الشعبية' والفصائل المنشق عنها

لاحقاً 'الجهة الشعبية' قابلت العنف بالعنف وزيادة. ومن هناك بدأت الحروب الأهلية التي قتل فيها الارترينيون إخوانهم الارترينيين. وما فتئت تلك الحروب تعمل معولها في جسم الثورة الإرتيرية الى أن خرجت 'جهة التحرير' وقوات التحرير الشعبية' من الميدان العسكري والسياسي الفاعل لتتفرد 'الجهة الشعبية' بالميدان العسكري والسياسي.

وفشلت المعارضة بكل أطرافها في فرض حلول تؤدي الى انهاء تلك السيطرة المطلقة على العمل السياسي الإرتيري. وتكونت العديد من جهات المعارضة للنظام الإرتيري والتي جاءت خلافاتها على أسس أيديولوجية ومواقف سياسية ومنافسة قيادية وفي بعض من الأحيان على أساس وشائج مناطقية وعشائرية. وكما حسمت الجهة الشعبية لتحرير ارتريا الصراع عسكرياً ، فإنها أصرت على إقصاء مخالفيها سياسياً بعد استقلال إرتريا. بل وطاردت وقتلت المخالفين خارج الميدان العسكري وبشكل مثل ارهاباً سياسياً. وواصلت إرهاب الدولة بعد الاستقلال واختطفت الأبرياء من السياسيين وعلماء الدين وقادة الرأي والمواطنين العاديين من بيوتهم ومن الطرقات ومن أماكن عملهم واخفئهم قسرياً ، وقتلت الكثيرين خارج إطار القانون. وذهبت أبعد من ذلك بقتل واختطاف السياسيين من الدول المجاورة.

وهذا الوضع تحول الى دكتاتورية قابضة وأرسى حكم الفرد المتسلط على الجميع بقوة السلاح وسطوة الأجهزة الأمنية. ولم يبق أمام المخالفين إلا حلول قليلة لتغيير الوضع القائم. ومنها اختار الحزب المقاومة السلمية الفاعلة ، أما العمل العسكري فهو مؤلم ومكلف انسانياً ووطنياً وعلى كل الأصعدة.

## أدوات العمل السياسي

وبما أن الحزب حزب سياسي فهو يعمل على تطوير أدوات العمل السياسي. وهذا يعني تبني العمل السياسي من خلال برنامج سياسي وفق أطروحات فكرية وسياسية عميقة ومبنية على رؤى اجتماعية واقتصادية واستراتيجية تدور مع المصلحة الوطنية العليا.

ويؤمن الحزب أن التضامن الوطني واحترام حقوق الإنسان والمواطنة ونبذ العنصرية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي هو المخرج من الأزمة السياسية والاجتماعية الخائفة التي تعصف بالبلاد نتيجة الانقسام السياسي والاجتماعي والتردي الاقتصادي والمخاطر الداخلية والخارجية الأخرى والتي نتجت جميعها عن الدكتاتورية والشوفينية السياسية والاجتماعية والمركزية الضاغطة التي رسختها سنوات من حكم الفرد السلطوي و التنظيم الإجرامي (حزب الشعب وسلفي ناظنت اللذان نشطا داخل الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا) الذي سيطر على مقدرات الثورة الإرترية ، ومن ثم مكن الدكتاتور إسياس أفورقي من السيطرة على الدولة الإرترية بعد الإستقلال. وقام ذلك التنظيم شبه السري على روابط طائفية و جهوية متخلفة يعمل الحزب على تفكيك بنيتها السياسية مع احترام الجهات الاجتماعية والطائفية التي يدعي تمثيلها زوراً وتعدياً.

وسيعمل الحزب على تكوين تحالف سياسي ديمقراطي واسع الطيف كآلية سياسية تقوم على الحوار الوطني والشفافية والعمل المؤسسي.

وسيعمل الحزب مع حلفائه لبناء وطن يسع الجميع ويحترم الدين والمكونات الاجتماعية والدينية والثقافية واللغوية والسياسية في البلاد دون تمييز بينها.

ويؤمن الحزب بإمكانية إحداث تحول سياسي ديمقراطي عبر الفعل المجتمعي اذا اتاحت الشروط اللازمة لحرية العمل المجتمعي المدني. وربما يكون ذلك التغيير آمن وأجدي من التغيير عبر الصراع الايديولوجي وما ينتج عنه من عنف وحروب أهلية محتملة.

ويعمل الحزب على إرساء حياة كريمة تقوم على العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي المستدام والقائم على احترام قيم العمل والحرية الفردية وحرية التملك والحركة والتنظيم النقابي والنشاط التجاري الخاص والعام والتضامن الاجتماعي وتطبيق القانون والعدالة والمساواة بين المواطنين.

### **القيم التي يعمل الحزب على ترسيخها**

يعمل الحزب على ترسيخ قيم العدالة والتحول الديمقراطي واستعادة المبادرة للشعب الإرتري في تحديد مصيره كآلية سياسية لاتخاذ القرار الوطني ، ورفع الوصاية الفردية والتنظيمية الشعبوية عن كاهل المواطن والوطن. وهذا التحول يقوم على البنية التحتية للعملية السياسية الديمقراطية والتي تقوم على المشاركة السياسية الشعبية والحزبية. وتقوم تلك البنية التحتية على بناء وتطوير ثقافة اجتماعية وفكرية ومؤسسة في الوطن تعمل على ترسيخ قيم المساواة والعدالة الاجتماعية وبسط احترام حقوق الانسان وصيانة كرامة الانسان وحقوق المواطنة التي هي أساس بناء الوطن. ويؤمن الحزب أن الحقوق

السياسية والاجتماعية والاقتصادية تقوم على أساس المواطنة دون تمييز بين المواطنين.

ويؤمن الحزب أن التضامن الوطني واحترام حقوق الإنسان والمواطنة ونبذ العنصرية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي هو المخرج من الأزمة السياسية والاجتماعية الخانقة والتي تعصف بالبلاد نتيجة الانقسام السياسي والاجتماعي والتردي الاقتصادي والمخاطر الداخلية والخارجية الأخرى والتي نتجت جميعها عن الدكتاتورية والشوفينية السياسية والاجتماعية والمركزية الضاغطة التي رسختها سنوات من حكم الفرد السلطوي والتنظيم الإجرامي (حزب الشعب وسلفي ناظنت اللذان نشطا داخل الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا) الذي سيطر على مقدرات الثورة الإرترية ، ومن ثم مكن الدكتاتور إسياس أفورقي من السيطرة على الدولة الإرترية بعد الإستقلال. وقام ذلك التنظيم شبه السري على روابط طائفية وجهوية متخلفة يعمل الحزب على تفكيك بنيتها السياسية مع احترام الجهات الاجتماعية والطائفية التي يدعي تمثيلها زوراً وتعدياً.

وسيعمل الحزب على تكوين تحالف سياسي ديمقراطي واسع الطيف كآلية سياسية تقوم على الحوار الوطني والشفافية والعمل المؤسسي.

وسيعمل الحزب مع حلقائه لبناء وطن يسع الجميع ويحترم الدين والمكونات الاجتماعية والدينية والثقافية واللغوية والسياسية في البلاد دون تمييز بينها.

ويعمل الحزب على إرساء حياة كريمة تقوم على العدالة الاجتماعية والازدهار الاقتصادي المستدام والقائم على احترام قيم العمل والحرية الفردية وحرية التملك والحركة والتنظيم



النقابي والنشاط التجاري الخاص والعام والتضامن الاجتماعي وتطبيق القانون والعدالة والمساواة بين المواطنين.

## أهداف الحزب

حزب الوطن الديمقراطي الإرتري (حادي) حزب ينتهج خط وطني وسطي يسعى إلى إنجاز أهداف تنظيمية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عامة للارتقاء بالدولة الإرترية والشعب الإرتري..

## الأهداف السياسية المرحلية:

١/ يضع الحزب في أولويات عمله إحداث التحول الديمقراطي في ارتريا وبسط الحريات العامة والخاصة.

٢/ يهدف الحزب- بعد الوحدة الاندماجية في الائتلاف الوطني الديمقراطي الإرتري، أن يجمع كل القوى المعارضة الفاعلة والتي تشاركه الحد المتوسط من الأهداف في تحالف واسع وتحت قيادة ومؤسسات فاعلة. وتكون هذه الفعالية السياسية أداة للمشاركة في السلطة.

٣/ أن يكون الحزب خاصة بعد الاندماج في الائتلاف الوطني الديمقراطي من بين الأحزاب الأكثر فاعلية في العملية السياسية في عام 2025م، والوصول الى السلطة عام 2030 إما في تحالف واسع أو في إطار توسيع الائتلاف الوطني الديمقراطي الإرتري.

٤/ أن يوجد الحزب مع حلفائه آليات فاعلة في بناء نظام وطني ديمقراطي يقوم على احترام القانون ويحمي سيادة البلاد ويحافظ على وحدتها

٥/ أن يوجد الحزب ويثبت معادلات قوة تمكن الوطن من لعب دور إقليمي معتبر يتناسب مع الأهداف الوطنية للحزب ومن بينها تنشيط التحالفات الوطنية لمواجهة التحديات الخارجية

٦/ تكثيف الجهود الوطنية والعمل مع القوى الإقليمية المناظرة لإقامة نظام إقليمي متوازن ولا يضر بالأهداف الوطنية للحزب.

### ووضعنا لتلك الأهداف مؤشرات النجاح التالية:

أ/ انجاح الوحدة الاندماجية بين مكونات الائتلاف الوطني الديمقراطي الإرتري. وبناء تحالف وطني واسع الطيف متماسك تنظيمياً وينشط في أوساط كل أو معظم المكونات الاجتماعية الوطنية للبلاد ، وكلما اتسعت الرقعة الجغرافية لتمثيل عضوية الحزب كلما كان الحزب قريباً من تحقيق رؤيته

ب/ بناء شبكة علاقات إقليمية ودولية فاعلة وتحترم أو تساند الأهداف الوطنية والسياسات العامة التي تبناها الحزب.

ج/ ضمان المشاركة السياسية الحرة بدون عوائق تحول بين المواطن وقدرته على ممارسة حقوقه السياسية والنقابية.

د/ ايجاد قاعدة دستورية في إرتريا تسمح بالتنافس بين الأحزاب للوصول الى السلطة من خلال صناديق الاقتراع وفق برامج انتخابية سياسية وفق قواعد ومقتضيات قانونية تتفق عليها القوى السياسية.

## الأهداف الاستراتيجية

1. تثبيت استقلال وسيادة إرتريا، والحفاظ على الدولة الوطنية ، ومن ثم إيجاد نظام حكم يحقق شيئاً من الديمقراطية ويفسح باباً من الحريات يحفظ الدماء في المرحلة الانتقالية. والفترة الانتقالية قد تضمن تحول تدريجي يؤدي الي تغيير النظام بشكل منظم من خلال عمل المعارضة السياسية أو بشكل ذاتي من داخل النظام ، وفي سيناريو آخر محتمل هو التوافق مع النظام عبر الحوار على تغيير متدرج. والهدف من كل تلك السيناريوهات هو التغيير الآمن وتوفير فرص الأمن والسلام وحماية الاستقلال وسيادة المواطنين في وطنهم وتحقيق كرامة المواطن وضمان الاستقرار والمشاركة السياسية تدريجياً حتى الوصول الى المعايير الديمقراطية المستهدفة.

وتبدأ عملية التدرج من فترة انتقال تسمح أن يتعرف الشعب على الحياة المستقرة ويشكل مؤسساته المدنية والسياسية المتناسكة ، وفيها يتم اعتراف النظام الجديد بالقوى السياسية الوطنية المختلفة ويسمح بعملها كمعارضة سياسية من داخل البلاد. أو يمكن أن يتم في الفترة الانتقالية تكوين حكومة توافقية يرأسها حزب الجبهة الشعبية الديمقراطية والعدالة ، على أن يتم تكوين مفوضيات سياسية مستقلة تقوم بالاعداد للتحول الديمقراطي التدريجي في مدة قد تصل إلى خمسة أو عشرة سنوات حسب التوافق بين الفرقاء السياسيين. والهدف المركزي لهذه الخطة الوطنية هو الحفاظ على الدولة المستقلة وحفظ الأمن وحقق دماء الإرتريين وتوفير العيش الكريم للمواطنين ، وتجنب الفوضى أو منع احتمال ارتريا بإثيوبيا قسراً كما حدث من قبل أو بانتهاك سيادة إرتريا من التغراي حيث تلوح في الأفق تلك التهديدات من جبهة تحرير شعب تغراي (وياني).

2. تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي ، الذي يسمح باتاحة الفرصة لعودة جميع الإرترين الراغبين بالعيش في بلادهم ، وفي مقدمة هؤلاء اللاجئين. ولا تكون العودة بشكل عشوائي أو بخيار فردي وهو متاح حالياً ولو كانت بشروط تعسفية. لكن يجب أن تكون العودة في إطار اتفاق سياسي بين القوى السياسية الإرترية التي تمثل مختلف التوجهات الفكرية و المطلبية الإرترية. وينبغي أن تكون القضية المركزية لتلك الاتفاقيات السياسية هي وجود الحريات وسيادة العدالة بما في ذلك إطلاق كل المعتقلين السياسيين والسماح بالتنظيم والتعبير والتنقل الحر واستعادة الحقوق والممتلكات. وفي هذا الإطار يتم السماح بالعمل المدني الحر وتكوين المؤسسات الأهلية والتجمهر والتظاهر ورفع المذكرات. ومن البديهي إتاحة فرص العمل والتعليم وتوفير الاستشفاء والوقاية من الفقر والجهل والمرض.

3. بناء هوية وطنية إرترية يجد فيها كل إرتري نفسه. ومهما اختلفت التوجهات الثقافية والدينية والجهوية يجب أن تقف الدولة على مسافة واحدة من المواطنين ، وأن تعمل على إندماج طبيعي بين الهويات عبر التواصل والتعايش والتلاحق والتدافع والتسامح والتشكل المجتمعي الحر والبناء الطبيعي والمتدرج للهوية المشتركة عن طريق التعايش المدعوم بالفنون والإعلام والثقافة المدنية والعمل المدني المشترك والعمل السياسي المنضبط برؤية وطنية عميقة. ويمكن للشعب الإرتري أن يختار النظام السياسي الأصلح عبر الاستفتاء ، ويكون الصندوق الانتخابي هو الفيصل بين الفرقاء السياسيين للوصول الى السلطة.

تقتضي هذه الخطوة تقديم التنازلات المتبادلة كونها الطريق الأقصر الى التفاهات النهائية، ومن يظن ان له قدرة الحصول على كل مطالبه يكون واهماً، وعلى الجميع أن يطرح رؤيته في التفاوض بشكل صحيح حتى يكون في ذلك مكاسب للجميع.

4. مشاركة إرتريا في تشكيل إتحاد إقليمي فاعل.

5. إن هذا البرنامج الطموح يحتاج الى حزب قائد أو تكتل سياسي يستوعب جميع ألوان الطيف الفكري والسياسي الارتري بروح منفتحة، تفهم وتستوعب الواقع الإقليمي والدولي. ويجب تحديد استحقاقات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية مرتبة وفق برنامج إطاري سياسي وفي مصفوفات محددة وفق جدول زمني ومؤشرات أداء.

### رؤية الحزب لعلاقات إرتريا الخارجية:

يدرك حزب الوطن الديمقراطي الارتري - حادي أن الوضع في العلاقات الخارجية الإرترية هو انعكاس للوضع الداخلي. وانطلاقاً من تلك الحقيقة لا بدّ من إصلاح الأوضاع الداخلية طبقاً لمصالح إرتريا العليا، وذلك بتحديد الثوابت والأهداف السياسية الوطنية، والتي يجب أن تعكس المصالح الكلية للشعب، حيث يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات ثروة وسلطة، وأن تكون السياسة الداخلية محكومة بقيم ومبادئ الكرامة والعدل والحرية والمساواة والديمقراطية سبيلاً للحكم. كما يجب أن تنعكس تلك المبادئ والقيم في السياسات الخارجية الإرترية. وبعبارة أخرى أن تكون السياسات خادمة للمبادئ والمصالح الإرترية العليا، في إطار رؤية استراتيجية مستدامة، تستصحب معها دور القوى الوطنية الفاعلة والمؤثرة محلياً

لتعكس قرار الأمة الإرترية، ولا تخضع لأهواء الحكومات المتعاقبة.

ويتبع تمتين الوضع الداخلي بناء استراتيجية مرنة في العلاقات الخارجية، تتعامل مع تعقيدات العلاقات الدولية والتشابكات الإقليمية، وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية، ودون الاصطدام قدر الإمكان مع منظومة الصراعات المهيمنة على الوضع في تلك الدوائر.

### **الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:**

١/ ضمان كرامة المواطن وتوفير العيش الكريم من خلال العمل ومحاربة الفقر ونشر التعليم وتطوير مرافق الصحة.

٢/ تشجيع الصناعة الوطنية وإنشاء البنية الأساسية للصناعة وتوفير مدخلات الإنتاج للوصول للاكتفاء الذاتي من السلع والأغذية والدواء.

٣/ تحفيز وتدريب المزارعين والعمال وأصحاب الحرف.

٤/ تحفيز المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة بدعم حكومي لتوفير فرص العمل

٥/ تشجيع الشباب لبداية أعمال حرة للتشغيل الذاتي.

### **الأهداف الثقافية:**

خلق ثقافة عامة منفتحة وترحب بالانفتاح الفكري والتعدد الثقافي والاندماج السلس بين فئات الشعب الارترية ومكوناته الاجتماعية والدينية المختلفة..

## خاتمة

تتلخص أولويات الحزب السياسية في إزالة الدكتاتورية وآثارها، والحفاظ على استقلال ارتريا وصون سيادتها، وإيجاد اتفاق بين قوى التغيير السياسية والمدنية من أجل إحداث تغيير سياسي آمن ومستدام، وعودة اللاجئين واستقرارهم، وتوفير الحريات الخاصة والعامة، وإقامة الديمقراطية وحكم القانون، وكفالة المشاركة في صناعة القرار الوطني دون تهميش لأي جهة سياسية أو اجتماعية، وتوفير العيش الكريم للشعب من خلال إقامة العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المتوازنة.